

الخلاصة

إن الجهود الحديثة في تطوير عملية اختيار السياسة المحاسبية المناسبة أخذت اتجاهين مختلفين هما : الاتجاه الأول تمثل في محاولات وضع إطار للمفاهيم الأساسية في المحاسبة سواء عن طريق الاستنتاج المنطقي من بديهيات محددة أو عن طريق الاستقراء من الخبرة أو التجربة أو كلاهما معاً. الاتجاه الثاني تمثل في جهد مهني يعمل على تطوير معايير محاسبية محددة للتقارير المالية دون الرجوع الى إطار نظري نظامي Systematic Theoretical Framework . الهيئات المسؤولة عن صياغة السياسات المحاسبية في العراق أخذت بالاتجاه الثاني, وبالتالي خسرت مميزات امتلاكها لإطار مفاهيمي كأداة فاعلة قوية في السعي لصياغة معايير محاسبية تساهم في إنتاج تقارير مالية ذات جودة عالية.

هذا البحث يهدف الى تقديم جميع المسوغات التي تشير الى ضرورة امتلاك مثل هذا الإطار محلياً وبما ينسجم مع التوجهات الدولية من جهة والتغيرات في البيئة العراقية من جهة أخرى. فضلاً عن تقديم إطار مفاهيمي مقترح يمكن أن يوجه مجلس المعايير المحلي في عمله , ويسهم في زيادة فهم ذوي المصلحة من معدي ومستخدمي القوائم المالية في أساسيات الممارسات المحاسبية.